

خطوة مقابل خطوة" ليست كافية بوقف تدفق المخدرات، (يوليو"  
(2023

أكد البند الثالث من قرار جامعة الدول العربية (8914) أن معالجة "الأزمة" السورية تتم وفق: "مبدأ الخطوة مقابل الخطوة"، وتضمن القرار (7 مايو 2023) إنشاء لجنة تتكون من أمينها العام ومندوبين من مصر والسعودية والأردن والعراق لمتابعة تسوية القضية السورية، مؤكداً أن الدول المعنية تنتظر من النظام التصرف بإيجابية إزاء الخطوات التي قامت بها.

إلا أن النظام لم يتعاون مع المبادرة العربية بالصورة المأمولة، حيث كشفت كواليس الاجتماعات عن رفض وزير خارجية النظام، فيصل المقداد، أية إملاءات بشأن الوضع الداخلي، وإصراره على أن العملية السياسية تتم: "بالطريقة والوتيرة التي تقررهما دمشق"، ونقلت صحف النظام تصريحات تؤكد أن: "النظام السياسي في سوريا شأن داخلي ولا يحق لأحد أن يُنظر على النظام في هذا الشأن"، وأن: "طهران قادرة على ملء الغياب العربي عامة والسعودي خاصة والجامعة العربية مريضة وبحاجة إلى إصلاح نفسها".

وفي مقابل إشارة البند الثاني من القرار إلى: "إطلاق دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية"؛ انشغل بشار الأسد بتوطيد الوجود العسكري الروسي والإيراني، معولاً على مسار أستانة الرباعي، ومعتبراً الدور العربي الحلقة الأضعف في الحراك الدبلوماسي والأمني، فبعد استقبال الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي بحفاوة (3 مايو 2023)، وتوثيق عرى التحالف العقائدي معه، وإبرام حزمة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، تحدث بيان وزارة خارجية النظام (7 مايو 2023) باستخفاف عن القرار العربي، فيما تضمن خطاب الأسد في الجامعة العربية كلاماً استفزازياً حول "تبديل الأحضان".

وتأكيداً لرفض نظامه التعاون في حلحلة الملفات الإقليمية؛ نفى المقداد، خلال لقاء أجره مع قناة "روسيا اليوم" (22 مايو 2023)، صحة ما ذكر

في مخرجات اجتماع عمّان (1 مايو 2023)، مؤكداً أن الحل السياسي وفقاً لمبادرة "خطوة مقابل خطوة" ليس ملزماً للحكومة السورية، ومدعياً أن النظام سبق وأن قام بالدور المطلوب منه وأثبت التزامه بقرار الأمم المتحدة (2254) وأجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية وأنشأ إدارات محلية. وفي ظل تعثر خطوات التطبيع؛ تتضح ملامح سياسة النظام القائمة على الاستمرار في مفهوم "تصدير الأزمات" الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، ويتمثل في افتعال الأزمات وتصديرها، ومن ثم ابتزاز دول الجوار الإقليمي للقبول بإملاءاته، وضمان تدفق الأموال إلى خزائنه الخاوية، دون اتخاذ أية خطوات إيجابية من طرفه.

وجاء تلويح وزير الخارجية الأردني بشن بلاده عملية عسكرية داخل الأراضي السورية، ومن ثم استهداف مهرب مخدرات محلي، يدعى مرعي الرمضان، ودك منزله على رأس سبعة من أفراد عائلته (8 مايو 2023)، وتضخيم دوره باعتباره "إسكوبار سوريا"، ليمثل نكسة في إثبات دول الجوار جديتها في المعالجة الجادة لظاهرة التهريب والتي يعود تاريخها إلى نحو خمسة عقود.

وتتبع هذه الورقة تطور شبكات إنتاج وتهريب المخدرات في سوريا منذ عام 1976، وارتباطها في حقبة الثمانينيات بتطورين مهمين هما: تأسيس ميليشيا "حزب الله" (1982)، وتشكيل الفيلق الثالث في الجيش السوري (1985) برعاية إيرانية، واللذين مثلاً بواكير سياسة "تصدير الثورة" الإيرانية عبر إنشاء ميليشيات عابرة للحدود من جهة، وتمكينها من تقنيات تطوير وتشغيل وتخزين الصواريخ من جهة ثانية، وتمويلها من إيرادات غسل الأموال وتصنيع وتهريب المخدرات من جهة ثالثة.

كما تستعرض الورقة تطور شبكات التهريب العابرة للحدود في حقبة بشار الأسد، لتؤكد ضرورة العمل على معالجتها عبر تبني إستراتيجية شاملة، وأنه من غير الممكن تفكيك النموذج الإيراني المتجذر في بنية نظام

الأسد عبر اتخاذ إجراءات هاشية تتمثل في تشكيل لجان تعتمد على الخطوة المقابلة من طرف النظام، خاصة وأن مفاوضيه هم عناصر فاعلون في بنية إنتاج وتصدير المخدرات الإيرانية، وأن بعض أعضاء اللجنة العربية المشرفة على تنفيذ سياسة "خطوة مقابل خطوة" ينتمون إلى مؤسسات تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك الشبكات العابرة للحدود.

### **العمق التاريخي: شبكة نشطة منذ السبعينيات**

لم يكن عمر بشار الأسد يتجاوز 11 عاماً، فيما كان عمر شقيقه ماهر تسعة أعوام، عندما أرسل والدهم، حافظ الأسد، جيشه لاحتلال جزء كبير من لبنان عام 1976، ومن ثم بسط سيطرته على زراعة الحشيش المزدهرة في سهل البقاع، وتشجيع السكان على تنمية زراعة الخشخاش هناك، والإيعاز إلى أجهزته الأمنية بإنشاء مختبرات لتحويل الأفيون إلى هيروين، لتظهر في الثمانينيات طبقة متمولة من المسؤولين السوريين تدير هذه التجارة، أطلق على أعضائها اسم "الشبيحة".

ووفقاً لتحقيق كتبه الخبير في شؤون المنطقة العربية، جان بيير فيليو، ونشرته صحيفه "لوموند" (Le Monde) الفرنسية، مطلع عام 2022، فإن جذور انخراط بشار الأسد وشقيقه ماهر في تطوير إنتاج الكبتاغون في سوريا، للالتفاف على العقوبات الدولية وترسيخ شبكات الولاء، تعود إلى حقبة سابقة عندما تولى رئيس المخابرات العسكرية الأسبق، اللواء علي دوبا، مسؤولية "كارتل" المخدرات، قبل أن يهمله بشار الأسد عام 2000.

ولدى خروج قوات النظام من لبنان عام 2005؛ بدأت دورة جديدة في إنتاج مادة الكبتاغون انطلاقاً من الأراضي السورية عبر تحويل مادة "فينتيلين"، التي يطلق عليها اسم "أبو هلالين"، بسبب حرفي سي (C) المتداخلين المرسومين عليها كعلامة تجارية، ما أدى إلى ازدهار ورش تصنيع الكبتاغون المحلية والتي تضاعف إنتاجها لتمويل الميليشيات

الرديفة عقب عام 2011، وتزويد مقاتليها بالمنشطات الاصطناعية، وتوفير مصادر جديدة لتزويد النظام بالعملة الأجنبية. وخلص التحقيق إلى أن ثني نظام الأسد عن متابعة مثل هذه التجارة المربحة هو أمر غير ممكن في الوقت الحالي، حيث بات: "الطاغية السوري يتباهى بتحويل بلاده إلى أول دولة مخدرات جديدة بهذا الاسم في الشرق الأوسط".

وكانت العديد من المصادر قد أشارت إلى تورط، حافظ الأسد، في تجارة المخدرات الدولية وإشراف ضباطه على إنتاج الأفيون في سهل البقاع اللبناني الذي كانت تزرع فيه نبتة "القنب" (الكانابيس) بكثرة قبل التدخل السوري عام 1976، كما تردد في تلك الفترة اسم رفعت الأسد -نائب حافظ الأسد وشقيقه في نفس الوقت- كشخص رئيس في هذه التجارة الدولية، حيث أشارت مجلة "إكسبرس" (L'Express) الفرنسية (مايو 1987، ص.ص 34-41) إلى ضلوع رفعت في تجارة المخدرات اللبنانية وتسويقها لدى شبكات التجارة العالمية، وربطته بطرد السلطات الإسبانية القنصل العام والمسؤول الأمني في السفارة السورية (مايو 1985)، بسبب انكشاف دورهما في شحنة "هيروين" تمت مصادرتها، مؤكدة أن للسفير السوري في إسبانيا (وهو شخص مقرب من رفعت الأسد آنذاك) دور في تلك الصفقة.

ووفقاً لتحقيق مجلة "إكسبرس"؛ فإن تجارة المخدرات وفرت مصدر تمويل رئيسي لأجهزة استخبارات النظام منذ مطلع الثمانينات، حيث نقلت عن إدارة "مكافحة المخدرات الأمريكية" (DEA) قولها؛ إن تجارة الأفيون وحدها وفرت لمسؤولي النظام مكاسب تقدر بمليار دولار عام 1986، ونتج عن ذلك تضاعف إنتاج هذه المادة إلى خمسة أضعاف.

وأكد تقرير صادر عن إدارة "متابعة تجارة المخدرات الدولية الحكومية" الأمريكية (INCSR) عام 1989؛ أن إنتاج لبنان من الأفيون تضاعف

عام 1988، حيث بلغ إنتاج لبنان من "القنب" "الكانابيس" في ذلك العام 48,600 طن، ونحو 700 طن من "الحشيش"، و30 طن من "الأفيون" الخام، وتعتبر هذه زيادة كبيرة حيث لم يتجاوز الإنتاج اللبناني للأفيون عام 1987 ستة أطنان فقط، ما أدى إلى تحول لبنان عام 1988 إلى أحد أبرز مراكز تصدير "الكوكائين" في العالم.

وأكدت صحيفة "لوفيغارو" (Le Figaro) الفرنسية (11 يونيو 1988) أن سهل البقاع، الذي كان يخضع لقوات النظام السوري، مثل المركز الرئيسي لإنتاج الأفيون الخام، حيث كان ينتج نحو 60 طن سنوياً، تحت إشراف وحماية الجيش السوري، الذي تولى مهمة تأمين مواقع الإنتاج وإصدار تصاريح مرور الشحنات عبر مواقع التفتيش السورية، بينما تولت شاحنات النقل التابعة للجيش السوري نقل شحنات المخدرات، كما قامت طائرات مروحية تابعة للنظام بنقل المنتج الخام إلى مختبرات تم تأسيسها في دمشق وحلب وحمص وحماة، لمعالجة الأفيون بهدف تحويله إلى مادة الهيروين تمهيداً لتهيئته إلى الأسواق العالمية.

وأشار تقرير صادر عن وكالة (INCSR) الأمريكية، عام 1990، إلى أن المساحة الكلية للأراضي المخصصة لزراعة الأفيون تضاعفت من ألفي هكتار عام 1988 إلى 4500 هكتار عام 1989، ما أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاج الأفيون الذي كان يُعالج لتصنيع مادة الهيروين، ومن ثم يُشحن عبر موانئ البحر المتوسط إلى مختلف الوجهات العالمية، وعلى رأسها مصر التي كانت تعتبر أحد أكبر مراكز استهلاك الحشيش، وقدّر التقرير وصول نحو 40% من الهيروين و20% من الحشيش الذي ينتجه النظام السوري إلى الولايات المتحدة سنوياً.

وأكد التقرير (ص.ص 362-367) أن: "المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن عدداً من الجنود والضباط السوريين المتمركزين في سهل البقاع،

بالإضافة إلى ضباط كبار في قيادة الجيش السوري، متورطون في تجارة المخدرات".

واتهمت صحيفة "تورنتو ستار" (The Toronto Star) الكندية (19 نوفمبر 1989) مسؤولين أمريكيين وفرنسيين بالتغاضي عن عمليات التهريب التي يشرف عليها النظام السوري مقابل الإفراج عن الرهائن ولتحقيق مصالح أخرى، وأردفت أنه تم إيفاد عاملين فرنسيين في مجال الكيمياء عام 1988 للإشراف على إنشاء مختبرين لإنتاج الهيروين في لبنان تابعين لرجل الأعمال السوري منذر الكسار (صهر رئيس الاستخبارات العسكرية آنذاك علي دوبا) الذي يمارس كثيراً من أنشطته التجارية في أوروبا ويتمتع بعلاقة جيدة مع رفعت الأسد، وزعمت أن مسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) سهلوا صفقة مخدرات في أمريكا مقابل "تسهيل" الكسار عملية التفاوض للإفراج عن الرهائن آنذاك.

وتؤكد تلك الحقائق أن شبكات غسيل الأموال وتهريب المخدرات متجذرة في بنية نظام آل الأسد منذ سبعينيات القرن الماضي، وفي مقابل تعامل بعض الدول العربية مع مشكلة التهريب بسطحية مثيرة للقلق؛ يجدر التأكيد على أن معالجة معضلة تحول سوريا إلى دولة مصنعة للكبتاغون تتطلب صياغة إستراتيجية دقيقة تعالج المشكلة من جذورها الضاربة في عمق الجهاز الأمني للنظام، ولا يمكن أن يتم ذلك من خلال الاقتصار على "لجنة" عربية تتولى الإشراف على سياسة "خطوة مقابل خطوة"، والتي يؤكد نظام الأسد عدم اعترافه بها حتى الآن.

### **البعد الإستراتيجي: توطين النموذج الإيراني العابر للحدود**

على الرغم من ضلوع النظام السوري في تصنيع وتهريب المخدرات منذ نحو خمسة عقود؛ إلا أن إنتاج المخدرات أخذ منحى تصاعدياً ضخماً بعد عام 2011، حيث أصبح ضباط النظام يعطون جنودهم أقراص

الكبتاغون، فيما جلب عناصر الميليشيات الأفغانية واللبنانية مهاراتهم في صناعة المخدرات والاتجار بها في سوريا، واستفاد "حزب الله" اللبناني من سيطرته على مساحات شاسعة في جبال القلمون السورية للتوسع في زراعة الحشيش وتطوير صناعة الكبتاغون.

ونتج عن ذلك ظهور جيل جديد من الممولين المقربين من بشار الأسد منذ عام 2013، بالتزامن مع انكماش الاقتصاد الرسمي بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية والفساد داخل النظام، وركزت مصانع الكيماويات في مدينتي حلب وحمص على إنتاج هذه الأقراص.

وبحلول شهر مايو 2022، استفحلت تلك الظاهرة إلى مستوى دفع بوزارة الخارجية الأمريكية لاعتماد ميزانية تتضمن مساعدة القوات المسلحة وقوى الأمن اللبنانية في التصدي لنفوذ "حزب الله"، عبر المكتب الدولي لمراقبة المخدرات وإنفاذ القانون، ما يؤكد الأولوية التي تمنحها واشنطن لإضعاف النفوذ الإيراني من خلال عمليات "مكافحة تهريب المخدرات"، التي يُنظر إليها على أنها المورد الأساسي لتمويل "حزب الله" والميليشيات الإيرانية الأخرى في سوريا ولبنان، حيث يتنامى اعتماد إيران ووكلائها على تهريب المخدرات لتمويل مشاريعها التوسعية وزعزعة استقرار حلفائها المجاورين لسوريا.

وكان الكونغرس الأمريكي قد أقر إستراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات عام 2021، وكلف مدير المخابرات الوطنية، أفريل هينز، بتنفيذها، وتتضمن مراقبة الشبكات الإيرانية في سوريا، والتي تشرف على تهريب كميات كبيرة بصورة يومية عبر مناطق سيطرة النظام، وخاصة لمحافظتي حمص وطرطوس بسبب قربهما من الحدود اللبنانية.

واتهم عدد من موالى النظام (على صفحات التواصل الاجتماعي) ضباط النظام وقادة ميليشيا "الدفاع الوطني" بتسهيل عمل تجار المخدرات الذين يجلبون بضائعهم من لبنان، حيث يشرف "حزب الله" اللبناني على شبكة



مؤلفة من 1600 عميل، مهمتهم بيع المواد المخدرة بالتعاون مع بعض ضباط النظام الذين يسهلون عمليات بيع المخدرات التابعة للحزب مقابل حصولهم على قسم من الأرباح.

وفي الجنوب السوري؛ تم توجيه تهم مباشرة إلى الرئيس السابق للجنة الأمنية المسؤولة عن منطقة اللجاة العميد محمود مصطفى بتسهيل أنشطة "حزب الله"، وتشكيل مجموعات من أبناء المنطقة وضمها إلى صفوف الحرس الثوري الإيراني، بهدف تسهيل عمليات نقل المخدرات والحشيش من لبنان إلى الجنوب السوري ومن ثم تهريبها عبر الحدود، حيث أكدت مصادر أمنية أن الحرس الثوري الإيراني دأب على تكليف عناصر الفرقة الرابعة بمهام استخباراتية داخل الأراضي الأردنية، عبر إرسالهم بصفة سائقي سيارات عمومية على خط الأردن-سوريا، مستغلاً احتكار فرع المخابرات الجوية عملية إصدار التصاريح الأمنية لدخول الأردن، وتم توظيف عناصر الفرقة الرابعة لتهريب المخدرات والأسلحة والذخائر عبر معبر "نصيب".

كما اتهمت شبكة "السويداء 24"، ضباطاً في "الأمن العسكري" التابع للنظام بالتواطؤ مع "حزب الله" لتهريب المخدرات بين لبنان وسوريا والأردن، وترويج قسم منها في محافظة السويداء، وأصدرت "قوات شيخ الكرامة" بياناً هددت فيه باستهداف جميع أنشطة "حزب الله" و"الأمن العسكري".

وأسهم الكشف عن 14 معملاً للمخدرات على الحدود السورية-اللبنانية، (فبراير 2021) في تسليط الضوء على ارتباط تنامي الظاهرة الميلشياوية مع تضاعف عمليات تهريب المخدرات عبر الجنوب السوري، حيث شكل ظهور "حزب اللواء السوري" تحدياً في محافظة السويداء، خاصة وأن قادة الجناح العسكري للحزب معروفون بتعاملهم مع عصابات تهريب

المخدرات، وتبين أن الهدف الفعلي من تشكيل هذه الميليشيا هو محاولة احتكار أحد أهم طرق المخدرات في الجنوب.

وكشفت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية (17 أغسطس 2021) عن قيام عصابات موالية للنظام بتهريب المنتجات البترولية من لبنان عبر شاحنات تنقل المحروقات والعودة بحبوب "الكبتاغون"، وتزامن إعلان "مكتب منع الجريمة والمخدرات" التابع لمنظمة الأمم المتحدة؛ تغييره تصنيف سوريا، مطلع عام 2022، من "دولة عبور للمخدرات" إلى "دولة منتجة ومصدرة للمخدرات" مع إعلان الجيش الأردني (16 يناير 2022) عن مقتل ضابط وإصابة ثلاثة أفراد من قواته بإطلاق نار قرب الحدود مع سوريا، نتيجة إطلاق: "مجموعة من المهربيين النار على قوات حرس الحدود، وتم الرد بالمثل وتطبيق قواعد الاشتباك".

وأكدت صحيفة "إندبندنت" البريطانية (5 يناير 2023) أن نشاط شبكات تهريب المخدرات في محافظة درعا يستفيد من مظاهر الانفلات الأمني، بدعم من الميليشيات الإيرانية، مضيئةً: "لقد أصبحت سوريا فعلياً دولة مخدرات". ونقلت الصحيفة عن مصادرها القول: إن شقيق بشار، ماهر الأسد، يعتبر "زعيم عصابة" تضم عدداً من الميليشيات المدعومة من إيران وشبكات تهريب المخدرات.

### **الراعي الرسمي: آل الأسد**

اتهم تقرير نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية (يناير 2022) الفرقة الرابعة بالضلوع في حماية مصانع إنتاج الكبتاغون، إن لم تكن أصلاً أنتجت في منطقة عسكرية مقيدة الدخول، وتوظيف شبكة حواجز الفرقة الرابعة لتسهيل نقل شحنات الأمفيتامين.

ونقل التقرير عن تحقيق نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" تأكيده أن أبرز الفاعلين عبر القنوات "المدنية" الرئيسية لتجارة المخدرات هما: عامر

خيتي (الذي أصبح نائباً بعد "الانتخابات التشريعية"، مكافأة له على خدماته)، وخضر طاهر الذي منحه الأسد وسام الاستحقاق! وتحدث التقرير عن وجود نحو 15 مصنعاً رئيساً للمخدرات تحت حماية النظام، ونحو 20 ورشة صغيرة، لإنتاج حبوب "الكبتاغون" وغيرها من المواد المخدرة التي يتم نقلها بعربات مصفحة ومحمية بطائرات بدون طيار وأسلحة ثقيلة، ومن ثم شحنها عبر موانئ البحر المتوسط تحت حماية الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يتيح لبشار الأسد توفير المال اللازم لشراء ولاء طائفته.

ويقف على رأس هرم الجيل الجديد من مصنعي ومهربي المخدرات؛ عدد من المقربين من بشار الأسد الذين يتميزون بنشاط أكبر وانضباط أقل من الجيل السابق، وأبرزهم رئيس الفرقة الرابعة شقيقه ماهر الأسد، ومؤسس ميليشيا "الدفاع الوطني" سليمان بن هلال الأسد، ووالده هلال أسد الذي لقي حتفه في مواجهات نتجت عن صراع شرس للاستحواذ على الموارد واحتكار طرق التهريب، وحصدت تلك المواجهات كذلك بهجت أسد الذي قتل على يد عصابة منافسة اسمها: "أنصار الوطن"، ومحمد توفيق الأسد الملقب "شيخ الجبل" الذي قتل على أيدي عشيرة آل الخير المناوئة في مدينة القرداحة، كما أسفرت عن اعتقال القائد السابق لإحدى ميلشيات الساحل النشطة منذر بن جميل الأسد، وجعفر شاليش الذي كان يقود ميلشيا منافسة في القرداحة، وقائد ميلشيا ثالثة منفلة يدعى أيمن جابر.

ودفعت حالة الفوضى التي نتجت عن الصراع بين كبار المنتجين والمهربين في اللاذقية بعضو مجلس الشعب، نبيل صالح للتأكيد على أن محافظة اللاذقية بات يحكمها "أمراء حرب"، ما اضطر "حزب الله" للتدخل الميداني ومحاولة الفصل بين الميلشيات المتصارعة دون طائل، ومن ثم لجوء القوات الروسية إلى اعتقال عناصر من ميلشيات "الدفاع الوطني"

و"مغاوير البحر" و"صقور الصحراء" و"نصور الزوبعة" باللاذقية، وحل العديد من الميليشيات الرديفة في حمص وحلب وريف حماة الغربي، بهدف ضبط الأوضاع الأمنية التي شهدت انفلاتاً كبيراً نتيجة الصراع المحتدم داخل شبكات الإنتاج والتهرب.

واعتبر تقرير نشرته مجلة "إيكونومست" البريطانية (يوليو 2021) أن سوريا تحولت إلى دولة مخدرات تشكل أقراص الكبتاغون صادرها الرئيسي، ومصدر العملة الصعبة فيها، ونقل عن "مركز تحليل العمليات والبحوث" (COAR) قوله إن الجهات المختصة في العديد من الدول صادرت عام 2020 مخدرات قادمة من سوريا بقيمة لا تقل عن 3,4 مليارات دولار، مقارنة بأكبر تصدير قانوني لسوريا وهو زيت الزيتون الذي تبلغ قيمته حوالي 122 مليون دولار في السنة.

وأكد التقرير أن نظام الأسد حوّل سوريا إلى: "مركز عالمي لإنتاج الكبتاغون، وهو الآن أكثر تصنيعاً وتكيفاً وتطوراً تقنياً من أي وقت مضى"، وكشف أن هامش الربح من مبيعات الكبتاغون في دول الخليج العربي يمكن أن يصل إلى 50 ضعف كلفته في سوريا.

وفي تأكيد لإشراف مسؤولي النظام على عملية التصنيع والتهرب؛ أكد رئيس دائرة المخدرات في مديرية الأمن العام الأردني، العقيد حسن القضاة (13 يناير 2022) أن: "مصانع الكبتاغون موجودة في مناطق سيطرة الفرقة الرابعة وتحت حمايتها".

وتؤكد مصادر الاستخبارات الأردنية أن تصنيع الكبتاغون يتم في "مكبس" تابع للفرقة الرابعة في منطقة "خراب الشحم" بمحافظة درعا، ويحمل جميع العاملين فيها بطاقات أمنية صادرة عن المكتب الأمني في الفرقة الرابعة، تسهل تحركاتهم وتضمن لهم المرور على جميع النقاط العسكرية من دون تفتيش، كما تتم في بلدة "نصيب" عمليات تغليف المواد المخدرة، وتجهيزها وشحنها للأردن.

وفي تعليقه على تنامي المهددات من الطرف السوري؛ أكد مدير الإعلام العسكري الأردني، اللواء مصطفى الحيارى أن المخافر السورية تتعاون مع المهربين، وهو أمر مؤكد لدى الجانب الأردني وموثق بالصور والفيديوهات، مضيفاً: "هناك جماعات ميلشياوية على الحدود... هذا مصور لدينا، ويستخدمون الطائرات المسيرة".

وكشف تحقيق أعدته صحيفة "نيويورك تايمز" (The New York Times) الأمريكية بعنوان: "على أنقاض سوريا: ازدهار إمبراطورية المخدرات" (5 ديسمبر 2021) عن إشراف أقارب بشار الأسد على شبكات تصنيع وتهريب المخدرات، مؤكداً أن عملية إنتاج الكبتاغون وتوزيعها تتم تحت إشراف الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، فيما يتولى خبراء تابعين للنظام مهام: توفير مرافق لتصنيع المنتجات التي تخبأ فيها الأقراص، وجلب خبراء خلط الأدوية، وتأمين طرق الشحن إلى موانئ البحر المتوسط ومعابر التهريب البرية إلى الأردن ولبنان والعراق.

ولفت التقرير إلى تورط رجال أعمال مرتبطين بنظام الأسد وبميلشيا "حزب الله" في هذه العملية، تتم حمايتهم من اتهامات مزاولة الأنشطة غير القانونية، وتوكل إليهم مهام شحن المخدرات إلى وجهات عالمية من بينها؛ اليونان، وإيطاليا، والمملكة العربية السعودية، وغيرها من الوجهات، ما أدى إلى تضاعف كمية المخدرات المضبوطة عالمياً، بحيث تم ضبط أكثر من 250 مليون حبة كبتاغون في العالم عام 2021، أي نحو 18 ضعفاً من الكمية التي تم الاستيلاء عليها قبل أربع سنوات فقط.

### **"تصدير الأزمات"... إستراتيجية لا تراجع عنها**

أكد تقرير نشره موقع (The Print) الإخباري (أبريل 2023) أن تجارة المخدرات أصبحت شريان الحياة للنظام الذي جني نحو 57 مليار دولار من صادرات الكبتاغون غير القانونية، وهو مبلغ يساوي نحو ثلاثة أضعاف تجارة عصابت المخدرات المكسيكية مجتمعة.

وعلى الرغم من محاولة النظام إيهاام المجتمع الدولي أنه يقوم بمكافحة إنتاج وتصدير الكبتاغون في أراضيه (حيث ادعت وحدة مكافحة المخدرات السورية أنها استولت على 2,3 طن من الكبتاغون في يونيو 2022!)؛ إلا أنه من الحقائق المعروفة أن شخصيات مرتبطة ببشار الأسد متورطة في جميع مراحل إنتاج وتوزيع الكبتاغون.

ونبه التقرير إلى أن بشار الأسد يستخدم سيطرته على قطاع الكبتاغون كورقة ابتزاز ضد دول الخليج المتحمسة لإعادة العلاقة معه، حيث دأب على التعهد بخفض عمليات التهريب مقابل توفير التمويل اللازم لمشاريع إعادة الإعمار، وإلا فإنه يمتلك القدرة على إغراقهم بكميات إضافية ضخمة من المخدرات، واعتبر أنه من غير الممكن أن يتوقف بشار الأسد تماماً عن إنتاج الكبتاغون في سوريا، حيث يعد هذا العقار شريان حياة نظامه وأكبر منتج تصديري له.

وتمثل سياسة تصدير الأزمات ركيزة أساسية لسياسة آل الأسد في التعامل مع دول الجوار الإقليمي، والعمل على توظيف التناقضات الإقليمية لابتزاز تلك الدول، حيث تبني حافظ الأسد سياسة تحجيم الفصائل الفلسطينية، والحد من النفوذ العراقي في لبنان في سبعينات القرن الماضي، ما أتاح له الحصول على قروض بقيمة 540 مليون دولار لتمويل حملته العسكرية عام 1976، فيما قدمت الدول العربية مبالغ تقدر بنحو 500 مليون دولار لدعم دور القوات السورية في لبنان.

وكانت سياسة حافظ أسد تجاه إيران أكثر براعة من غيرها؛ إذ إنه تمكن من المحافظة على علاقاته القوية مع دول الخليج العربي، في الوقت الذي وقف طوال الحرب العراقية-الإيرانية مع حلفائه العقائديين في طهران، وعادت هذه السياسة على الميزانية السورية بكثير من المكاسب؛ فبموجب اتفاقية أبرمت بين طهران ودمشق عام 1982 التزمت إيران بمنح هبة سنوية من النفط الخام بقيمة 200 مليون دولار، إضافة إلى تقديم كميات

أخرى بقيمة مخفضة، كما بلغت قروض إيران لسوريا نحو 5 مليارات دولار قدمتها طهران لدمشق كقروض وبضائع وخدمات ومواد أولية طوال فترة حربها مع العراق، وقدرت مصادر مطلعة أن نسبة المساعدات الخارجية التي حصل عليها حافظ الأسد عبر سياسة تصدير الأزمات شكلت 60 بالمائة من مجموع إيرادات سوريا طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات.

وهي السياسة ذاتها التي يتبعها بشار الأسد في تعامله مع الدول العربية منذ عام 2000، حيث دأب على تهديد أمن المنطقة عبر استدعاء الميليشيات الطائفية، وتبني عمليات التهجير القسري لدفع ملايين السوريين للجوء إلى دول الجوار، فضلاً عن تشكيل منظمات إرهابية وتخريبية تحت رعايته، وإغراق تلك الدول بكميات كبيرة من المخدرات، وإشغالها بمكافحة عمليات التهريب القادمة من سوريا.

وفي 13 يناير 2022؛ تحدث بيان للجيش الأردني عن إحباط 361 محاولة تسلل وتهريب مخدرات من سوريا إلى المملكة، وضبط قرابة 15,5 مليون حبة مخدر من أنواع مختلفة، بما في ذلك "كبتاغون" و"تراماداول"، وأكثر من 16 ألف عبوة "حشيش مخدر" تزن 760 كيلو غراماً، و2 كيلو غرام من مادة "الهيروين".

وأكدت مصادر أردنية أن وزير الدفاع في حكومة النظام، العماد علي أيوب أُطلع على تفاصيل عمليات التهريب، وصلة بعض الفرق العسكرية التابعة للنظام بها، خلال زيارة سابقة إلى عمّان، إلا أن دمشق لم تتخذ أية إجراءات لوقف عمليات التهريب، بل تدهور الوضع بصورة كبيرة ما دفع بالقوات الأردنية المسلحة إلى تغيير قواعد الاشتباك، وقتل 27 مهرباً للمخدرات أثناء محاولتهم التسلل عبر الحدود (27 يناير 2022).

وفي 17 يناير 2023؛ أعلنت السلطات الأردنية عن إحباط محاولة لتهريب كميات من المخدرات قادمة من سوريا نحو الأردن، حيث نقلت قناة

"المملكة" عن مصدر مسؤول في القيادة العامة للجيش الأردني قوله إن قوات حرس الحدود بالتنسيق مع القوات الأمنية وإدارة مكافحة المخدرات ضبطت مليون و107 آلاف حبة مخدرة من نوع "كبتاغون" و4 آلاف و49 كغ حشيش فضلاً عن كميات من الذخائر المتنوعة، فيما تستمر عمليات تهريب المخدرات بشكل ممنهج على الحدود مع سوريا من جهة محافظتي درعا والسويداء جنوب سوريا، تقودها ميليشيات شيعية مرتبطة بإيران.

وفي لبنان؛ تحدث تقرير أمني غربي (20 يونيو 2022) عن تركيز رئيس الاستخبارات العسكرية، طوني قهوجي جهوده على مكافحة تهريب المخدرات القادمة من سوريا، والتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، والتي قام رئيس أركانها، جوزيف عون، بزيارة إلى المناطق الحدودية لمتابعة مهام قواته في مكافحة أعمال التهريب عبر مدينة القصير، وأكد التقرير أن الاستخبارات العسكرية اللبنانية واجهت ضغوطاً كبيرة من قبل ميليشيا "حزب الله" لوقف جهود مكافحة المخدرات.

وفي الكويت؛ تم الإعلان (24 يونيو 2022) عن ضبط كمية كبيرة من المخدرات، كانت بحوزة أحد السوريين، حيث اعتقل جهاز "البحث والتحري" في الإدارة العامة للجمارك، وافداً سوري الجنسية، بعد أن تقدم إلى الشحن الجوي في مطار الكويت، لاستلام بضاعته، والتي عُثر بها على أكثر من 4 ملايين حبة كبتاغون، بقيمة 10 ملايين دينار كويتي (32 مليون دولار أمريكي)، وذلك في أعقاب إحباط السلطات الكويتية (5 يونيو 2022) محاولة تهريب 7 ملايين حبة مخدرة، أخفيت بين أكياس بهارات وصلت من باكستان، بعدما انطلقت من سوريا، وتقدر قيمتها بنحو 11 مليون دينار، حيث وزعت الكمية الكبيرة على بعض دول الخليج، وكان نصيب الكويت منها نحو 7 ملايين حبة، وصلت ضمن ثلاث حاويات تحتوي على مواد غذائية إلى ميناء "الشويخ".



وكشف السفير السعودي في لبنان وليد بخاري (20 أغسطس 2022) عن ضبط السلطات السعودية 700 مليون من الحبوب المخدرة قادمة من لبنان، معتبراً أن سوريا هي المصدر الأساسي للحبوب التي يتم تهريبها عبر منطقة البقاع قرب الحدود السورية-اللبنانية.

وفي العراق؛ عقدت قيادة قوات حرس الحدود العراقية (19 سبتمبر 2022) اجتماعاً مع قائد حرس الحدود بقوات الأسد، اللواء غسان محمود، في مقر القيادة ببغداد، لبحث سبل تأمين الحدود المشتركة، ومنع عمليات التسلل والتهريب التي تنشط عبر عصابات وشبكات تهريب مختلفة، حيث يعاني العراقيون من انتشار مخدر "الكريستال"، وهو أكثر مادة مخدرة خطرة في البلاد، بسبب انتشارها الكبير ورخص سعرها النسبي، فيما أعلنت شرطة مكافحة الأوبار ضبط أكثر من مليون حبة كبتاغون، في منطقة الرمادي، وضبط عشرة كلغ من "الكريستال"، يأتي معظمها من سوريا، عبر معابر وطرق تهريب خارجة عن سيطرة الحكومة العراقية في مناطق "القائم" و"عكاشات".

وأكد المسؤول الجمركي بمدينة "القائم" الحدودية العراقية، محمد الدليمي، أن: "طرق التهريب تكاد تكون معروفة، وأغلب الباعة الكبار يدخلون مخدراتهم بالتنسيق مع أشخاص في القوات الأمنية، مؤكداً أن أحد طرق التهريب تلك معبر حدودي غير رسمي، لكنه "معروف للجميع" في مدينة "القائم" الحدودية مع سوريا، والتي صنفتها صحيفة "نيويورك تايمز" بأنها "إمبراطورية الكبتاغون".

ولا تتوقف عملية تصدير الأزمة على دول الجوار الإقليمي بل أصبحت تمثل تهديداً دولياً؛ حيث تمت أكبر ضببية لمخدرات مهربة من قبل النظام السوري بميناء باليرمو الإيطالي (يوليو 2020)، عندما صادرت الشرطة الإيطالية سفينة قادمة من ميناء اللاذقية، تتضمن أكثر من 84 مليون حبة كبتاغون، قُدرت قيمتها السوقية بنحو مليار دولار، أعقبها إعلان السلطات

الرومانية (2 سبتمبر 2020) عن ضبط شحنة مخدرات قادمة من ميناء اللاذقية، وصفت بأنها "أكبر مصادرة للمخدرات في البلاد"، وقدرت قيمتها بنحو 60 مليون يورو، وتتضمن 1,5 مليون طن من الحشيش، و751 كيلو غراماً من حبوب الكبتاغون (نحو 4 ملايين حبة)، وأعلنت السلطات الماليزية في الفترة نفسها عن ضبط 95 مليون حبة. وفي أغسطس 2022، صادر ضباط الجمارك في ميناء أمبارلي بتركيا 12,3 مليون حبة كبتاغون، مخبأة في حاوية شحن، وفي الشهر التالي أعلنت السلطات السعودية عن مصادرة نحو 47 مليون حبة كبتاغون كانت مخبأة في شحنة دقيق.

ودفعت تلك الزيادة غير المسبوقة في أنشطة التهريب إلى إقرار الكونغرس بمجلسيه مشروع قرار (15 ديسمبر 2022) يضع إستراتيجية أمريكية لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها وتفكيك الشبكات المرتبطة بنظام بشار الأسد، وتمكّن المشرّعون من دمج المشروع بموازنة وزارة الدفاع لعام 2023.

وأكد نص القرار على أن: "الاتجار بالكبتاغون المرتبط بنظام الأسد يشكل تهديداً عابراً للحدود"، ودعا إدارة الرئيس جو بايدن إلى تطوير وتطبيق استراتيجية "التفكيك شبكات الاتجار بها التابعة للنظام السوري"، كما طالب بتقديم إستراتيجية أمام الكونغرس للاطلاع عليها في فترة لا تتخطى 180 يوماً من إقراره، على أن تتضمن دعم الحلفاء من دول المنطقة الذين يتلقون كميات كبيرة من الكبتاغون خلال عمليات التهريب.

### **هل يوفي النظام بالتزاماته بوقف التهريب؟**

فيما يبدد أوهام التزام النظام بالتزاماته الأخيرة للدول العربية؛ اتخذت عمليات التهريب نسقاً تصاعدياً منذ قرار عودة النظام إلى الجامعة العربية في شهر مايو الماضي، حيث أعلنت هيئة الزكاة والضريبة

والجمارك في المملكة العربية السعودية (11 مايو 2023) إحباط محاولة تهريب 461,164 حبة كبتاغون عبر معبر "الحديثة" كانت قادمة من الأراضي السورية، فيما كشفت مصادر إعلامية سعودية (10 مايو 2023) عن ضبط مديرية مكافحة المخدرات 8 ملايين حبة مخدرة، وأعلن المتحدث الرسمي للمديرية العامة لمكافحة المخدرات، مروان الحازمي، العثور على 828,0078 حبة مخدرة من مادة "الإمفيتامين" مخبأة في شحنة مبيض قهوة، والقبض على ثلاثة أشخاص سوريين واثنين من الجنسية الباكستانية، وجرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم وإحالتهم إلى النيابة العامة، وذلك بعد أيام من إعلان السلطات السعودية إحباط تهريب شحنة مخدرات تضم أكثر من خمسة ملايين حبة كبتاغون، في ميناء جدة.

وتأتي تلك التطورات للتأكيد على عدم نجاعة المبادرة العربية التي تُعَوّل على كبار عناصر شبكات التهريب الدولي من رموز نظام الأسد لوقف تدفق المخدرات إلى بلادهم.

وفي زحمة الاندفاع العربي المحموم لاستقبال الأسد وممثليه الأمنيين والعسكريين؛ خفتت الأصوات القليلة التي طالما أكدت أن الأسباب التي دفعت إلى تجميد عضوية النظام لا تزال قائمة، وأنه لا مخرج من الأزمات الناتجة عن سياسات النظام ما لم تكن هنالك إستراتيجيات واضحة لمعالجتها من جذورها، وأن الإجراءات الترقيعية والقرارات المتعجلة ليست كافية بحل تلك الأزمات المستعصية، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني (والميلشيات التابعة له في بغداد ودمشق وبيروت) ليست مستعدة للتخلي عن أدوارها التخريبية في المنطقة، ولا تنوي تفكيك عشرات الميلشيات الطائفية، أو التخلي عن مصادر تمويلها من تهريب المخدرات، ولا ترغب في أن تكون طرفاً في أية ترتيبات عربية مقبلة، بل إنها تُمعن في الترويج

لانتصار سياسة "تصدير الثورة" على أنقاض المشهد العربي المترهل،  
والذي بدأ للتو حرباً أهلية جديدة... في الخرطوم.